عروض موقعة ـــ

عن، جمال سلامة.

من النيل للفرات : مصر وسوريا وتحديات الصراع العربى الإسرائيلى/ جمال سلامة على .- القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ .

٥٧٤ص ؛ ٢٤ سم .

من النيل إلى الفرات: مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي

عرض

م. أحمد مصطفى البحيرى

يبحث هذا الكتاب في طبيعة العلاقات المصرية السورية داخل إطار تحديات الصراع العربي الإسرائيلي ، ولا يخرج المؤلف عن هذا الإطار إلا بالقدر الذي رأى ضرورته لرسم بعض الخلفيات لما تناوله من أمور أو إلقاء مزيد من الضوء عليها . وفي نفس الوقت فإن المؤلف لا يتناول الصراع العربي الإسرائيلي إلا بقدر إسهامه في التشكيل أو التأثير على طبيعة العلاقات المصرية السورية بشكل خاص . فهو لا يتناول الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨م لأنها كانت بداية لسلسلة المجابهات العسكرية في الصراع العربي الإسرائيلي التي أثرت بشكل عام على طبيعة العلاقات العربية ، كما لا يتناول حرب ١٩٥٦ لأن مصر كانت الطرف المعني ، على نحو أساسي بتلك الحلقة من الصراع .

والكتاب يتكون من أربعة أبواب ينقسم كلٍ منها إلى عدد من الفصول ، بالإضافة إلى مقدمة قصيرة ، ثم مجموعة من نصوص الوثائق التي وضعها المؤلف كملاحق في نهاية الكتاب .

الباب الأول بعنوان «الطريق إلى الجمهورية العربية المتحدة» .

ويقع في حوالي ٤٧ صفحة ، ويتناول تطور الفكر القومي العربي في سوريا ، وتطور موقف مصر

من فكرة العروبة ، ثم مشاريع الأحلاف في الشرق الأوسط وقد قسم المؤلف هذا الباب إلى ثلاثة فصول تناول كلٍ منها موضوع من الموضوعات المشار إليها .

ويبدأ المؤلف هذا الباب بإيراد حقيقة أساسية وهامة ، وهي أن الحدود الحالية لسوريا قد تشكلت خلال الفترة من (١٩١٨ م حتى ١٩٤٣ م) ، وقبل ذلك لم تظهر سوريا بحدودها الحالية (أو ما يقاربها) ولو حتى على شكل وحدة إدارية منفصلة عما حولها . يتتبع المؤلف الأحداث السياسية ، الاندماجات ، والانفصالات التي بدأت عقب نهاية الحرب العالمية الأولى وانسحاب الجيوش العثمانية من الشام ، وأدت في النهاية إلى تشكيل حدود سوريا الحالية .

ينتقل المؤلف إلى تقديم استعراض سريع لتطور مفهوم القومية العربية في فكر الدعاة السوريين وأهمهم ساطع الحصري ، ويرى أن هذ الفكر قد عارضته فكرتان أساسيتان هما فكرة " الأقليمية " وفكرة " الوحدة الإسلامية " ويستعرض بعض المساجلات التي تمت في هذا الإطار .

يرى المؤلف أن فكرة الوحدة العربية قد مثلت عنصراً من عناصر الاستقرار السياسي في سوريا التي تحولت إلى هدف لمطمعين رئيسين من قبل مملكتين يحكم كلٍ منهما ملك هامشي ، ارتدت كلٍ منهما مسوح القومية العربية للدعوة إلى ضم سوريا إليها . الأولى هي مملكة شرق الأردن التي رفعت راية الدعوة إلى ما عُرف باسم : «سوريا الكبرى » التي تضم سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن . والثانية هي مملكة العراق التي دعت إلى وحدة ما عُرف تاريخياً باسم : «الهلال الخصيب » .

وهكذا وجدت سوريا نفسها محاصرة بالخطر الإسرائيلي من ناحية والمطامع العربية الهامشية من ناحية أخرى . وعندما قام حسني الزعيم بأول الانقلابات العسكرية في سوريا عام ١٩٤٧ م وشعر بحرج مركزه وخاف من قيام إسرائيل باستغلال الظروف لشن هجوم على سوريا لجأ إلى العراق طلباً للمساعدة العسكرية ، ولكن حكومة العراق طلبت أن يتم التباحث في البداية ، حول الاتحاد السياسي . وكان أن صرح حسني الزعيم في عام ١٩٤٩ م بأنه لن يسلم سوريا لحكام يريدون عروشاً باسم الوحدة العربية ، وأعلن أنه سيتجه إلى مصر من أجل تحقيق اتحاد غير مرتبط بأي خلق أجنبي . وتشكل نوع من التقارب السوري المصري السعودي .

يقدم المؤلف عرضاً للواقع السياسي الداخلي لسوريا وأهم الأحزاب التي تصارعت في الحلبة السياسية ، ويهتم بصفه خاصة بحزب البعث نظراً للدور الهام الذي لعبه هذا الحزب ومازال يلعبه في الحياة السياسية في سوريا . نعرف من عرض المؤلف أن هذا الحزب نشأ كحركة قومية عربية في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى على يد مجموعة

عروض موقعة ـــ\n

من مدرسي وطلاب التعليم الثانوي في دمشق . وكان كل من : «ميشيل عفلق» مدرس التاريخ وصلاح البيطار مدرس الطبيعة والكيمياء ، من أبرز رواد تلك الحركة . وفي عام ١٩٤٧م تحولت الحركة إلى حزب ، وتم اختيار الأول كرئيس اللجنة المركزية ، والثاني أميناً عاماً . ولم يهتم البعث -كحركة ثم كحزب - بمخاطبة العمال والطبقات الكادحة لذا لم يتمتع سوى بشعبية محدودة ، وفي بداية الخمسينيات اتحد مع الحزب العربي الاشتراكي الذي كان يترأسه أكرم الحوراني واتخذ الحزب الجديد اسم : " حزب البعث الاشتراكي " يشير المؤلف إلى الاختلاف الكبير بين شخصيتي «الحوراني وعفلق» ، فالأول سياسي واقعي سيطر على سياسة الحزب العملية ، وسادت جماعته ساحة الصراع على صعيد البرلمان وكواليس الحكومة والجيش ، بينما احتفظ الثاني بعقلية فلسفية ضبابية خلقت نوعاً من الغموض المنهجي للبعث . وفي الخمسينيات اتخذ البعث خطوة هامة وفريدة حيث قرر العمل على المستوى القومي لذا أسس له فروعاً في العراق والأردن و لبنان ، وحاول تأسيس لجنة فرعية بين طلاب جامعة القاهرة ولكنه لم ينجح .

ويتتبع المؤلف تطور مفهوم العروبة في مصر ، ويرى أنه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يظهر في الحركة السياسية المصرية أي صدى مؤثر لفكرة العروبة أو الوحدة العربية . ينقل المؤلف عن سعد زغلول قوله : " إن قضيتنا مصرية وليست عربية " رافضاً ما طلبه البعض من توحد لجهود دول المنطقة لعرض قضيتهم في مؤتمر الصلح بباريس الذي عُقد بعد الحرب العالمية الأولى .

وعقب نهاية الحرب العالمية الثانية حدث في مصر تحول ملحوظ تجاه فكرة القومية العربية . ففي فبراير ١٩٤٣ م صرح «أنتوني أيدن» وزير خارجية بريطانيا بأن حكومته تنظر بعين العطف إلى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية بينهم . وفي أعقاب ذلك ألقى رئيس الوزراء المصري «مصطفى النحاس» بياناً أمام مجلس الشيوخ في ٢٣ مارس ١٩٤٣ م ، أعلن فيه أن بيان «أيدن» يشجع على قيام مصر بالمبادرة باتخاذ الخطوات الرسمية في ذلك السبيل . وكان نتيجة ذلك أن تم إقرار ميثاق جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ م .

وكانت هزيمة الجيوش العربية أمام العصابات الصهيونية في ١٩٤٨ م أحد أهم العوامل التي أدت إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر . وعندما استقرت الأمور الداخلية لقيادة هذه الثورة ، بدأت مصر في التطلع خارج حدودها لتحدد المجال الحيوي لسياستها ، وكشف جمال عبد الناصر عن الأهداف القومية للثورة . يخلص المؤلف إلى أنه كان هناك

توحداً تاماً لدى جمال عبد الناصر بين مفهوم القومية العربية وفكرة الوحدة العربية التي يجب أن تكون سلاح العرب في مقاومة الخطر الأساسي وهو الأطماع الاستعمارية والصهيونية . ولكن الغرب كان له هدفه الخاص من الدعوة لقيام تعاون عربي ، لقد قرر الغرب أن يجمع العرب في حلف عسكري يربطهم به ، ويهدف على نحو أساسي إلى الوقوف أمام أي نوايا للاتحاد السوفيتي في المنطقة ، وبدأت معركة حلف بغداد ، وانضمت سوريا إلى مصر . أخذ هذا الانضمام أشكالاً رسمية تطورت من مجرد إصدار بيان مشترك إلى عقد اتفاقية دفاع مشترك وُقعت في أكتوبر ١٩٥٥ م وإلى إعلان الدولتين موافقتهما على بدء المفاوضات لتكوين اتحاد فيدرالي يضمهما .

ثم بدأت معركة تأميم القناة وما أعقبها من عدوان بريطاني / فرنسي / إسرائيلي عام ١٩٥٦ م ، وانتهى الأمر بفرض مصر لإرادتها . وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية في رسم سياسة جديدة لها في الشرق الأوسط لمواجهة ما أسمته بفراغ النفوذ في المنطقة . وظهر إلى الوجود ما عرف باسم : " مشروع ابزيهاوز " للتعبير عن هذه السياسة . وقد حظي المشروع الأمريكي الجديد برفض شديد من سوريا ومصر ، ورأتا فيه بديلاً للاستعمار البريطاني الفرنسي ، وتمويلاً للأنظار عن الخطر الإسرائيلي .

كانت سوريا في ذلك الوقت تموج بعوامل عدم الاستقرار بسبب الصراع بين مختلف التيارات السياسية ، وانعكس هذا الصراع على هيئة أزمات داخل الجيش نتج عنها تمرد في مارس ١٩٥٧ م قام به ضباط بعثيون استباقاً لما قدروا أنه محاولة لتصفيتهم ، وتولى «عفيف البرزي» المعروف بميوله الماركسيه رئاسة أركان الجيش . أعقب ذلك - وفي نفس الشهر - رفض سوريا لقرض من البنك الدولي ، ثم إبرامها بعد ذلك بشهور لاتفاقيات اقتصادية مع دول الكتلة الشرقية ، وقد فسرت الولايات المتحدة هذه الأحداث على أن سوريا تتخذ خطاً موالياً للشيوعية الدولية ، وقد حاولت دفع العراق للهجوم على سوريا مع قيام كلٍ من لبنان والأردن وتركيا بحشد بعض قوتهم على الحدود المشتركة مع سوريا ، وأصدر «إيزيهاوز» أوامره للأسطول السادس بالتوجه إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ، وإلى سرب من المقاتلات الأمريكية بالانتقال إلى قاعدة أمريكية في تركيا . وقد وقفت مصر ضد هذه التهديدات وأعلن عبد الناصر مساندة مصر لسوريا وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين . وساهم إنذار سوفيتي لتركيا مع العراق وخلافاتها مع الأردن في انحلال التحالف الذي بنته أمريكا ، وإجهاض مخططها . وكانت مصر قد أرسلت بعض القوات إلى ميناء اللاذقية ، وأدى

انسحاب الحشود التركية بعد وصول طلائع تلك القوات إلى ترسيخ شعور لدى السوريين بأهمية الدور المصري في الحفاظ على سوريا ضد الأخطار الخارجية .

الباب الثاني بعنوان : " العلاقات المصرية السورية بين المدّ و الجذر"

ويقع في حوالي ٦١ صفحة ويتكون من ثلاثة فصول ، يتناول الباب ظروف قيام الوحدة بين مصر وسوريا ثم الظروف التي أدت إلى الانفصال ، ثم العلاقات بين البلدين بعد الانفصال .

يوضح المؤلف في البداية أن الوحدة قد تمت بناءاً على إلحاح من الجانب السوري ، ويرى أن هذا الإلحاح قد نبع من الشعور بعدم الاستقرار الداخلي وتفاقم الصراعات بين مختلف التيارات السياسية السورية ، مع الخوف من التدخلات الأجنبية . وقد كان للموقف المصري القوي ضد التهديد العراقي التركي أثره البالغ على بعض الضباط المستقلين عن الأحزاب الذين طالبوا بالوحدة الفورية مع مصر . واضطرت القوى الحزبية داخل الجيش من بعثيين وشيوعيين إلى مسايرة هذا التيار حتى لا تتأثر شعبيتهم ، وإن أضمروا غير ما أظهروا . ثم اضطرت الحكومة السورية إلى الموافقة وإيفاد وزير خارجيتها إلى مصر لإبلاغ عبد الناصر بطلب الحكومة السورية رسمياً إتمام الوحدة بين البلدين على وجه السرعة .

ورغم ممانعة عبد الناصر لاتمام الوحدة متسرعاً إلا أنه قبل في النهاية تحت ضغط الحماس الشديد الذي اعترى كل من حوله من مصريين وسوريين ، وفي فبراير ١٩٥٨ م تمت الوحدة رسمياً .

يعرض المؤلف الشروط التي فرضها عبد الناصر على السوريين لإتمام الوحدة والتي كان من أهمها توقف النشاط الحزبي في سوريا واستقالة الضباط المسيسين من الجيش ، ثم بعض الإجراءات التي تم اتخاذها لوضع هيكل لدولة الوحدة . ويوضح المؤلف أن الغرب لم يتخذ أي موقف عدائي من الوحدة ، بل ربما رأى فيها إنقاذ لسوريا من الوقوع في براثن الشيوعية ، وأن الاتحاد السوفيتي لم يجد أمامه سبيل إلا الإعلان عن تأييده للوحدة . ثم يعرض المؤلف الإجراءات التي اتخذها عبد الناصر لبسط نفوذ الدولة على الإقليم الشمالي (أي سوريا) ، وكيف تمكن عبد الناصر في النهاية من عزل البعث رسمياً وواقعياً عن السلطة . وكيف انتهى الأمر بأن تركزت السلطة في سوريا في يد رجلين هما المشير «عبدالحكيم عامر» الذي عينه عبد الناصر في ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ نائباً لرئيس الجمهورية للإقليم الشمالي وشئون الوحدة و«عبد الحميد السراج» وزير الداخلية للإقليم السوري الذي يسيطر على الأجهزه الأمنية والبوليسية ، فضلاً عن توليه منصب أمين سر الاتحاد القومي للإقليم الشمالي .

وبدأ صراع بين الرجلين . في ١٩٦١ قرر عبدالناصر تشكيل وزارة مركزية قوية برئاسته لتنفيذ القوانين الاشتراكية التي صدرت في يوليو من نفس العام ؛ وعين سبعة نواب لرئيس الجمهورية كان «السراج» أحدهم ، ولكن «السراج» شعر أن في ذلك تقليصاً لنفوذه فقدم استقالته ليعود إلى دمشق محسوباً على النظام ، رغم أنه كان يعمل ضد واحد من أهم عناصره في محاولة منه لتوكيد سيطرته على الأمور في سوريا .

يتحدث المؤلف بعد ذلك عن الانفصال فيبدأ بتقديم الأسباب التي رأى أنها أدت إلى ذلك ، وكان أهم الأسباب - وربما السبب الأوحد - هو ظهور واتساع نطاق التحالف بين مختلف القوى السورية التي ضُربت مصالحها نتيجة لما صاحب الوحدة من أحداث وقرارات . كان من أهم القوى السياسيون المستبعدون ، والأحزاب التي حظر نشاطها (البعث أساساً) ، وملاك الأراضي الزراعية الذين نُزعت بعض ملكياتهم عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري ، والرأسماليون السوريون الذين اجهضت قوانين يوليو الاشتراكية آمالهم في تحقيق المنافع من قيام الوحدة . يشير المؤلف أيضاً إلى محاولات خارجية لتغذية الخلافات والتناقضات في دولة الوحدة كما يشير المؤلف أيضاً إلى بعض الشائعات عن نقل الفلاحين المصريين وتمليكهم أراضي في سوريا ، ثم يضيف أن سياسة البطش والتنكيل التي أشاعها «عبد الحميد السراج» من خلال أجهزته الأمنية قد ساهمت في زيادة الشعور بالعداء للنظام الحاكم .

كان الجيش السوري هو الأداه التي أُستخدمت للقضاء على الوحدة . وفي سبتمبر ١٩٦١م قاد «عبدالكريم النحلاوي» مدير مكتب المشير «عبدالحكيم عامر» ، و«حيدر الكزبرى» قائد قوات البادية السورية حركة انقلابية أساء النظام المصري فهمها وأخفق في تقدير قوتها ، وأدى ذلك إلى التخبط في التعامل معها . وفي النهاية سلم عبد الناصر بانتهاء دولة الوحدة في ٢٨ أكتوبر ١٩٦١ م .

يخصص المؤلف الفصل الثالث من هذا الباب لتقديم صورة لسوريا في الفترة من بعد الانفصال وحتى حرب يونيه ١٩٦٧ م ، ويقع هذا الفصل في حوالي ٣٣ صفحة عرض فيها المؤلف تفصيلات دورة الانقلابات العسكرية التي دخلت فيها سوريا في تلك الفترة بعد أن دخل عنصر الضباط الناصريين في معادلة الجيش السوري المتفرغ للسياسة ، وانقلب الانفصاليون على الانفصال . وأدى استيلاء البعث على السلطة في العراق إلى تبني البعث لشعار الوحدة بين مصر وسوريا والعراق . وقبل عبد الناصر الدخول في محادثات للوحدة على أساس شعار البعث الجديد وإن أعرب دائماً في تلك الأثناء عن

عروض موقعة ـــ

عدم ثقته في البعث . وفي ١٧ إبريل عام ١٩٦٣ م تم توقيع ما عُرف باسم " ميثاق نيسان " ، وتم الاتفاق على قيام دولة اتحادية بين مصر وسوريا والعراق اسمها " الجمهورية العربية المتحدة " . غير أن تلك الاتفاقية ولدت ميتة .

يمضي المؤلف في إيراد التفاصيل عما حدث بعد ذلك في سوريا من صراعات ، وفي النهاية يقدم صورة عما كان عليه شكل نظام الحكم قبل حرب ١٩٦٧ م . لقد سيطر البعث بواسطة مجموعة من الشخصيات عديمة الخبرة على الدولة والجيش ، وبرزت الصراعات والاستقطابات الطائفية داخل الجيش ، وحاول النظام السوري تخفيف حدة الصراع الداخلي بنقله إلى الساحة الخارجية على الجبهة مع إسرائيل ، وأدى ذلك إلى جر مصر والأردن وسوريا لحرب تركت آثاراً خطيرة على الأمة العربية حتى يومنا هذا .

الباب الثالث بعنوان " العلاقات المصرية السورية في ضوء تحديات الحرب " ويقع في حوالي ٨٣ صفحة ، ويتكون من فصلين ، يتناول الفصل الأول حرب يونيه ١٩٦٧ م ، ويتناول الفصل الثاني حرب أكتوبر ١٩٧٣ م .

ويبدأ المؤلف هذا الباب برسم صورة للموقف السياسي في العالم العربي قبل حرب يونيه ١٩٦٧ م مع التركيز على العلاقات بين سوريا ومصر . ثم يحكي عن التصاعد المتسارع في حدة التوتر بين إسرائيل وكلٍ من سوريا ومصر ، ويتطرق في هذا الإطار إلى أدوار القوى الدولية المختلفة مثل : الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، والأمم المتحدة ، والأدوار التي لعبتها بعض الدول العربية الأخرى للمزايدة على الموقف المصري وانتهاز الفرصة لشن الحملات الإعلامية لإحراجه ، ثم يتعرض للحرب وتطوراتها وانتهائها بالهزيمة المأساوية التي غيّرت من واقع المنطقة على نحو جذري . يؤكد المؤلف في بداية هذا الفصل على أن الوضع السوري الداخلي المزدحم بالصراعات قد دفع النظام البعثي إلى تصعيد التوتر على الجبهة السورية الإسرائيلية مستغلاً عوامل عديدة مثل : النزاع حول مياه نهر الأردن ، والنزاع بشأن المناطق منزوعة السلاح ، والنزاع حول الشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية . وفي إطار سياسة التصعيد أطلق السوريون يد فصائل الفلسطينيين لشن الهجوم ضد المستعمرات الإسرائيلية إنطلاقاً من أراضي الدول المجاورة ، مع الترويج لمفهوم الحرب الشعبية على أساس أن هذه الحرب هي السبيل الناجح لمواجهة العدو الإسرائيلي . ومن ناحية أخرى فقد بنت معظم الفصائل الفلسطينية استراتيجيتها على أساس أن تصعيد اضربات الفدائية ضد إسرائيل سيؤدي إلى إثارتها مما يزيد من احتمال حدوث مواجهة عربية إسرائيلية شاملة .

في ١٤ ، ١٥ يوليو ١٩٦٦ م شنت إسرائيل غارات جوية بحرية على الموقع السوري الذي تجري فيه أعمال إسرائيلية تستهدف نفس الغرض . وحدثت مواجهات بين سلاحي طيران سوريا وإسرائيل فقدت فيها سوريا ١١ طائرة . في ٢٧ سبتمتبر بعث الرئيس السوري «نور الدين الأتاسي» رسالة إلى «عبد الناصر» صور فيه الأمر على أن إسرائيل ستتحجج بالمشروعات السورية لتحويل نهر الأردن للقيام بضربة جوية شاملة على سوريا ، وطلب التوصيل إلى تنسيق كامل مع الشقيقة مصر . وتلى ذلك وصول وفد سوري إلى مصر يتكون من عناصر سياسية وأخرى عسكرية . أعقب ذلك توقيع اتفاقية دفاع مشترك من البلدين في ٤ نوفمبر ١٩٦٦ م . ويرى المؤلف أن توقيع هذه الاتفاقية قد تم رغم وجود جو قاتم من عدم الثقة بين نظام عبد الناصر والنظام البعثي ، ويستشهد على ذلك بأقوال الفريق أول «محمد فوزي» ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري آنذاك ، أمام اللجنة العسكرية المنبثقة من لجنة تسجيل تاريخ ثورة ٥٢ . عند سماع شهادته حول الاتفاقية . يقول «محمد فوزي» ..... دخلت كممثل لمصر وبصفتي رئيساً لهيئة أركان حرب مع رئيس أركان حرب الجيش السوري وأنا غير واثق فيه وهو أيضاً كان مقدر موقفي . وأقرر هنا وللتاريخ أنني لم أوضح ما هو موجود لدينا داخل الدولة من الناحية العسكرية ، يعني لم أذكر له خططنا ، وإنما رسمت له صورة الخلاف الموجود عندنا ، وهو أيضاً عمل معي نفس الشيء» .

ويقول المؤلف إن «الملك حسين» كان من أشد المعارضين لهذه الاتفاقية فقد كان يشعر بأن عبدالناصر بتوقيعه تلك الاتفاقية قد وقع في فخ نصبه له البعث بهدف جر مصر إلى الحرب . كما كان يشعر بأن السوريين يستهدفون في نفس الوقت إسقاط عرشه إذا بدأت الحرب . وبعد توقيع الاتفاقية بستة أيام شنت اسرائيل غارة موسعة على الجبهة الأردنية وقامت بتدمير قرية السموع في تلال الجليل بحجة الرد على عملية فدائية انطلقت ضدها من هناك . أثارت الغاره اضطرابات عنيفة بالأردن كادت تطيح «بالملك حسين» . طالب الفلسطنيون بالأردن بإطلاق يدهم ضد إسرائيل ، ودعا الرئيس السوري إلى إعلان الجهاد ضد ما أسماه بعرش الخيانة . ثم دعى مجلس الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية إلى إرسال قوات سعودية وعراقية لمساندة الأردن ، إلا أن «الملك حسين» وضع شرطين لدخول تلك القوات هما ألا تتدخل هذه القوات في الشئون الداخلية للأردن ، وأن تطالب مصر بسحب القوات الدولية الموجودة في سيناء (منذ حرب ١٩٥٦ م) لكي تواجه إسرائيل إذا هاجمت الأردن .

عروض موقعة ـــ

على إثر ذلك شنت إذاعة القاهرة هجوماً على «الملك حسين» الذي أخذ هو الآخر يعيّر «عبد الناصر» بالاختباء خلف القوات الدولية في سيناء . وفي إبريل ١٩٦٧ م حدثت معارك محدودة بالمدفعية والطائرات بين إسرائيل وسوريا عقب محاولة إسرائيلية للتوسع في المناطق منزوعة السلاح ، ونتج عن هذه المعارك سقوط ٦ طائرات سورية ، وحلقت الطائرات السورية في سماء دمشق . استغلت إذاعة الأردن هذه المناسبة للتشكيك في اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين مصر وسوريا . وردت وسائل الإعلام المصرية على هذه الحملة بما هو أشد منها ، وألقى «عبد الناصر» خطاباً رد فيه على هجوم الإذاعة الأردنية مكيلاً أبشع الاتهامات والشتائم للملك حسين وأسرته على نحو طمس موضوعية الرد المصري ، وهو أن مدى الطائرات المصرية المقاتلة لا يسمح لها بالتدخل انطلاقاً من المطارات المصرية ، وأن النظام السوري لم يقبل عند توقيع الاتفاقية بإرسال قوات وطائرات مصرية إلى سوريا .

كان ذلك هو شكل العلاقات بين دول المواجهة الثلاث قبيل حرب ١٩٦٧ م ، أما عن العلاقات بين مصر وسوريا وباقي الدول العربية ، فإن المؤلف يقول : " قبل مايو ١٩٦٧ م لم تكن هناك علاقات جيدة بين مصر وغيرها من الدول العربية باستثناء الجزائر والعراق والكويت " .

وبدأت بوادر الأزمة التي أدت إلى بداية الحرب في الظهور ، لقد رأت سوريا أن تكثيف النشاط الفدائي هو الوسيلة المناسبة للرد على عدوان إسرائيل ، بدلاً من الدخول في معارك غير متكافئة . وأكد ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل أنه قد بات من المحتم حدوث مواجهة بين سوريا وإسرائيل إذا استمرت عمليات الفدائيين الفلسطينيين التي تتم داخل إسرائيل بتوجيه من السوريين . إلا أن إسرائيل في ذات الوقت كانت تدرك أن هذه المواجهة يجب أن تأخذ شكلاً محدوداً وخاطفاً ، كانت إسرائيل تأخذ في حسبانها مصالح الاتحاد السوفيتي في سوريا .

ويرى المؤلف أن اهتمام الاتحاد السوفيتي بسوريا قد زاد بعد أن تمكن الجناح اليساري داخل حزب البعث من السيطرة عليه . فارتفع مستوى التأثير الثقافي للسوفيت داخل سوريا ، وفي يناير ١٩٦٧ م سافر وفد من البعث إلى الاتحاد السوفيتي لإجراء حوار مع زعمائه ، وانتهى هذا الحوار بموافقة حزب البعث على جعل الماركسية أحد المصادر الفكرية ، وخلال هذه الزيارة قدم الوفد البعثي طلباً لموسكو لإرسال المزيد من الأسلحة .

في الفترة من ٨ وحتى ١٣ مايو ١٩٦٧ م وردت إلى القاهرة رسائل عديدة من السوريين تحمل أخباراً عن وجود حشود إسرائيلية ، وأيدتها رسالة من الاتحاد السوفيتي .

إلا أن الفريق «محمد فوزي» كتب في مذكراته أنه عندما أوفد من قبل الجيش المصري إلى سوريا للتحقق من المعلومات التي وصلت من دمشق والاتحاد السوفيتي لم يحصل على أي دليل مادي على وجود حشود إسرائيلية ، وعندما فحص الصور الجوية التي التُقطت بمعرفة الاستطلاع السوري يوم ١٢ : ١٣ مايو لم يلاحظ أي تغيير في الموقف العسكري ، وقدم تقريره بذلك للمشير «عبد الحكيم عامر» .

يتتبع المؤلف بعد ذلك تصاعد وتحول الأزمة من أزمة بين سوريا و إسرائيل إلى أزمة بين مصر وإسرائيل . لقد تحرك «جمال عبد الناصر» لنقل البؤرة الظاهرة للأزمة من الجبهة السورية البعيدة عن تحكمه إلى الحدود المصرية الإسرائيلية التي كان يعتقد أنه قادراً على التحكم فيها ، وأصدر أوامره برفع درجة الاستعداد بين صفوف القوات المسلحة وأمر بعض تشكيلاتها بالتحرك إلى أماكن تمركز في سيناء ، ولكن وجود قوات الطوارىء على خط المواجهة المصرية الإسرائيلية عُد بمثابة عازل يمنع أي مواجهة فعلية . طلبت مصر من الأمم المتحدة سحب القوات الدولية من الحدود الدولية لمصر ، وكان هذا يعني - حسب الفهم المصري - إبقاء القوات الدولية في غزة ، لمنع أي هجوم إسرائيلي عليها ، وفي شرم الشيخ لدرأ الحرج الناتج عن السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضايق خليج العقبة . كان الطلب المصري منطلقاً من الفهم المصري لصيغة الاتفاق التي وقعتها مصر مع الأمم المتحدة في ١٩٥٦م بخصوص قوات الطوارىء الدولية . ولكن تفسير الأمم المتحدة جاء مخالفاً للفهم المصري ، فعلى مصر وفقاً لهذا التفسير إما قبول الإبقاء على قوات الطوارىء ككل أو طلب سحبها ككل . وفي ١٨ مايو ١٩٦٧ م انسحبت القوات المصرية بالكامل وبدأت القوات المصرية في التمركز في شرم الشيخ وأخذت الأزمة أبعاداً جديدة عندما أغلقت مصر مضايق خليج العقبة أمام السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي . ودخلت الأزمة مرحلة عدم التراجع كما يرى المؤلف ، على الجانب الإسرائيلي كان قرار مصر يحمل في طياته ضربة شديدة وجهت إلى إسرائيل . كان المسئولون في إسرائيل يرون أن السكوت على الإجراء المصري لا يعني فقط تعريض مصلحة إسرائيل للخطر بل يعني كذلك ضياع كرامة إسرائيل كقوة مؤثرة في المنطقة يُخشى جانبها . ولكن كان هناك خلاف بين العسكريين وأعضاء الحكومة الإسرائيلية حيث أصر العسكريون على سرعة التحرك العسكري بينما عرض «اشكول» قراراً للتصويت في مجلس الوزراء يقضي بإرجاء العمل العسكري ومواصلة الجهود الدبلوماسية .

وكان «عبد الناصر» يضع في حساباته مدى التردد والانقسام داخل النظام الإسرائيلي . كما كان هذا التردد والانقسام أحد دوافع «الملك حسين» لإعادة النظر في موقفه ، لقد قدر أنه من الأفضل له في كافة الأحوال أن يشارك فيما يحدث ، فسافر إلى القاهرة للتنسيق مع «عبد الناصر» وطلب تعيين قائد مصري للجبهة الأردنية ووافق «عبد الناصر» على طلبه .

وقد عارض الاتفاق بين مصر والأردن عدد من الدول العربية وبدوافع مختلفة ؛ فقد استنكر السوريون والجزائريون هذا الاتفاق باعتباره تحالفاً مع الرجعية ، واحتج السعوديون بشدة على اتفاق «الملك حسين» مع عدوهم «عبد الناصر» وأوقفوا إرسال أي مساعدات عسكرية إلى الأردن (كانت العداوة بين مصر والسعودية قد بدأت مع التدخل المصري في اليمن) . وقد اعتبرت إسرائيل أن انضمام الأردن إلى مصر وسوريا يعد عاملاً جديداً يزيد من وطأة ما تواجهه من تهديدات . وفي نفس الوقت فقد قام الطيران المصري بعدة طلعات استكشافية فوق إسرائيل فرفع ذلك من درجة توتر القادة في إسرائيل ورجَح كفة المطالبين بالبدء بالحرب . ومن ناحية أخرى -وحسب مايرى المؤلف - فإن «عبد الناصر» كان يحاول التمسك بمكاسبه التي نتجت عن الأزمة ، مع محاولة تفادي أي صدام أو مواجهة عسكرية وكانت وسيلته لتحقيق ذلك هي إصدار مزيد من التصريحات التحذيرية لإسرائيل وتوعدها بمصير مرعب في حالة إشعالها للحرب ، مع إعلانه في نفس الوقت أنه لن يكون البادىء بالهجوم ، وقدم «عبد الناصر» وعداً بهذا المعنى «لـيوثانت» سكرتير عام الأمم المتحدة .

في ٢٣ مايو سلم السفير الأمريكي في القاهرة «لعبد الناصر» رسالة من الرئيس الأمريكي «لندون جونسون» يعلن فيها أن الولايات المتحدة تعارض أي عدوان في المنطقة سواء قامت به قوات نظامية أو غير نظامية ، ويدعو إلى سحب القوات العسكرية من الجانبين . وفي ٢ يونيه بعث عبد الناصر رداً على رسالة «جونسون» تعده فيها بأن القوات المصرية لن تبدأ بأي عدوان .

وكان السفير السوفيتي قد أيقظ «عبد الناصر» في فجر يوم ٢٧ مايو لإبلاغه رسالة عاجلة من القادة السوفيت يطلبون منه ألا تكون مصر هي البادئة بإطلاق النار ، وقال السفير أن جونسون قد أبلغ الكرملين أن مصر ستقوم بالهجوم على إسرائيل فجر ذلك اليوم . كانت معلومات واشنطن وموسكو صحيحة ، ففي صباح ٢٦ مايو صدق «عبد الحكيم عامر» على الخطة التعرضية " الفجر " ، وعلى خطة تعرضية أخرى أعطيت الاسم " غسق " ، خطط لهما أن ينفذا داخل الأراضي الإسرائيلية ، كما صدرت الأوامر للقوات البحرية بالاستعداد للقيام بعملية في خليج العقبة ضد ميناء إيلات .

في ٢ يونيه اجتمع «عبد الناصر» بالمشير «عامر» والقادة العسكريين وأنهى إليهم أنه من المتوقع أن تبدأ إسرائيل الحرب خلال يومين أو ثلاثة وأكد بأن الاحتمالات كلها تشير إلى أن الهجوم سيبدأ يوم ٥ يونيه بضربة جوية ، واستقر الرأي بعد النقاش على تلقي الضربة الجوية الأولى من إسرائيل ثم شن ضربة مضادة ، حتى لاتفقد مصر تعاطف العالم . عارض قائد القوات الجوية والدفاع الجوي الفريق أول «صدقي محمود» مبدأ تلقي الضربة الجوية الأولى لأن ذلك وفقاً لما قاله أمام «عبد الناصر» سيؤدي إلى تكسيح قواتنا الجوية . إلا أن «عبد الحكيم عامر» وافق على رأي «عبد الناصر» وطلب من قائد القوات الجوية اتخاذ إجراءات تأمين قواته ضد الضربة الأولى وإعادة وضعها في أوضاع دفاعية بدلاً من الأوضاع الهجومية التي كانت تتخذها في سيناء أثناء تصاعد الأزمة . وهنا لا يسع المرء إلا أن يتطرق إلى ما ذكره المؤلف عن أن الطائرات الحربية لم يتوفر لها آنذاك من الملاجىء الصالحة ما يساهم في حمايتها من الضربة الجوية . وقد ألقى «صدقي محمود» مسئولية عدم توفر الملاجىء على «عبد الناصر» ؛ حيث رفض الأخير في عام ١٩٦٥م توفير الأموال اللازمة لإنشائها قائلاً : «يا صدقي أعملك مخابىء للطائرات ولا أجيب قمح للناس عشان تاكل » .

في الثامنة والربع من صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧م أقلعت طائرتان من مطار ألماظه الحربي الأولى تحمل المشير «عامر» والفريق أول «محمد صدقي» متجهة إلى مطار بيرتمادا ، والثانية تنقل «حسين الشافعي» ورئيس الوزراء العراقي متجهة إلى مطار أبوصوير . وأصدرت قيادة الدفاع الجوي على هيئة موجات وصلت إحداهما إلى المطارات المصرية في جنوب الوادي وخلال أربع ساعات كان قد تم تدمير قوات مصر الجوية بنسبة ٨٥ ٪ .

في التاسعة صباحاً بدأ الهجوم البري الإسرائيلي بمعاونة الطيران منطلقاً إلى الغرب في اتجاه قناة السويس . يصف المؤلف الفوضى العارمة التي سيطرت على فكر القادة المصريين على كافة المستويات ، وبعد ظهر يوم ٦ يونيه أصدر «عبدالحكيم عامر» أمراً بانسحاب كافة القوات المصرية إلى غرب القناة خلال مدة ١٢ ساعة . ويرى المؤلف أن انسحاب القوات المصرية من سيناء على هذا النحو كان بمثابة حكم بالإعدام على القوات المنسحبة . وكان المنطقي - كما يرى المؤلف - أن يعلن «عبدالناصر» يوم ٩ يونيه عن تنحيته وعن مسئوليته عما حدث .

وحققت إسرائيل أيضاً انتصارات سريعة على الجبهة الأردنية فسيطرت على الضفة الغربية وعلى القدس الشرقية . أما على الجبهة السورية فقد ظلت القوات السورية في حالة انتظار ولم تبادر بالهجوم ،

ولم تستجب لطلب القيادة المصرية بالقيام بهجوم مضاد للتخفيف عن الجبهتين المصرية والأردنية ، حتى كان يوم ٩ يونيه حيث علم «موشيه ديان» في السادسة صباحاً بقبول مصر لوقف إطلاق النار فأصدر أوامره ببدء الهجوم على سوريا . وقد قوبل الهجوم بمقاومة شديدة لم تستمر طويلاً وسرعان ما انهارت القوات السورية وبدأت بالانسحاب في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم١٠ يونيه .

يقدم المؤلف بعض التحليلات لسير المعارك (إذا صح إطلاق هذا الاسم على ما حدث) ، ولكن من السهل ملاحظة أن كافة الأخطاء الممكنة كانت قد ارتكبت قبل بدء المعارك ولم يبق بعد ذلك إلا تجرع الهزيمة .

ولا يختم المؤلف هذا الفصل إلا بعد أن يقسم مسئولية الهزيمة بين عبد الناصر الذي حمّله النصيب الأكبر . وكل الأنظمة العربية الأخرى بلا استثناء نظراً لأنانيتها و تناقضتها وعدم أهليتها لمواجهة التحدي الصهيوني .

الفصل الثاني من هذا الباب يحمل عنوان "حرب أكتوبر ووحدة الجبهة المصرية السورية" .

في بداية هذا الفصل يستعرض المؤلف بسرعة التغيرات الأساسية التي فرضتها الهزيمة على المنطقة ، وأهمها على الاطلاق توجيه الجهود المصرية والسورية والعربية إلى ما سمى " بإزالة آثار العدوان " بعد أن كانت هذه الجهود مكرسة من أجل تحرير فلسطين .

بعد انتهاء العمليات الحربية مباشرة كان الهم الأول «لعبد الناصر» هو محاولة إعادة بناء القوات المسلحة . وفي ٢٢ يونيه ١٩٦٧ م استقبل «عبدالناصر» وفداً من القيادة السوفيتية ضم رئيس الدولة «بودجورني» والمارشال «زخاروف» رئيس الأركان للتباحث حول تداعيات حرب يونيه وإعادة بناء الجيش المصري . ويعرض المؤلف مقتطفات من محاضر الاجتماعات التي تمت ويرى أنها تشير إلى تحول جذري في سياسة «عبد الناصر» ، لقد كان مستعداً للوصول إلى أبعد مدى لضمان إعادة بناء جيش مصر وتوفير الحماية لشواطئها وأجوائها . فهو لا يطلب من السوفيت سلاحاً فقط ، بل يطلب أيضاً إدخال بعض قطع الأسطول السوفيتي إلى البحر الأبيض على أن يكون لها حق استخدام القواعد البحرية المصرية ، ويطلب إمداد مصر بأطقم دفاع جوية سوفيتية كاملة بمعداتها وفنييها ، وقد أبدى «بود جورني» تخوفاً من أن ذلك التواجد السوفيتي قد يثير المتاعب لمصر في ضوء انتهاجها لسياسة عدم الانحياز ، وإن أبدى موافقته من حيث المبدأ على تكفل الاتحاد السوفيتي بالدفاع عن الأجواء المصرية .

وفي نفس الوقت الذي زاد فيه انحياز مصر وسوريا إلى الاتحاد السوفيتي ، تحولت أمريكا إلى عدو أساسي حسب ما ورد على لسان «عبد الناصر» في المقتطفات التي قدمها المؤلف من محاضرات الاجتمعات مع القادة السوفيت .

في يوليو١٩٦٧ م كثف السوفيت إمداداتهم العسكرية لكل من مصر وسوريا ، وفي نوفمبر ١٩٦٧م تم الانتهاء من إنشاء خط الدفاع الأول غرب القناة واستمرت الإمدادات حتى أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم ٢٢٤ ، ووافقت عليه مصر والأردن في حينه ولم توافق عليه سوريا إلا في عام ١٩٧٤ م .

في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ م رحل «عبد الناصر» وتولى «أنور السادات» رئاسة الجمهورية . وفي ١٢ نوفمبر من نفس العام قام «حافظ الأسد» بانقلاب عسكري استولى به على السلطة في سوريا ، عقب محاولة لعزله هو و «مصطفى طلاس» من مناصبهما في الجيش والحزب .

وبعد تولي «السادات» نشبت خلافات حادة بينه وبين مجموعة كبيرة من رجال النظام السياسي في مصر ، أطلق عليهم السادات (فيما بعد) اسم مراكز القوى ، كان أساس الخلاف هو التنازع على السلطة وإن أخذ في مراحله الأخيرة شكل خلاف حول إقرار المؤسسات السياسية في مصر لاتفاقية للاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا ، كان «عبد الناصر» قد بدأ في إجراء مباحثات حولها ، ووقعها «السادات» في إبريل ١٩٧١ م رغم معارضة أغلب من حوله ، وفي مايو ١٩٧١ م تحول الخلاف الشديد إلى معركة سريعة انتصر فيها «السادات» وأرسل أغلب رجال "مراكز القوى" إلى السجون .

وكان «السادات» قد أعلن في فبراير ١٩٧١ م أمام مجلس الأمة عن مبادرة لتحريك الموقف تتضمن استعداد مصر لفتح قناة السويس للملاحة العالمية إذا انسحبت إسرائيل من الضفة الشرقية للقناة إلى خط المضايق في سيناء وسُمح للقوات المصرية بالتمركز شرق القناة ، مع وقف رسمي لإطلاق النار ، وإعادة مصر لعلاقتها مع أمريكا . ولم تلق هذه المبادرة أي رد فعل من جانب إسرائيل رغم الترحيب الأمريكي لها . وعرَضت «السادات» للهجوم ، بل والتهكم من جانب أغلب الأنظمة العربية خاصة وأنه كان قد أعلن قبل ذلك أن عام ١٩٧١ م سيكون عام الحسم .

وفي عام ١٩٧٢ م اشتعلت حالة من السخط الشعبي في مصر تمثلت في مظاهرات طلبة الجامعات .

يرى المؤلف أن «السادات» نتيجة لكل ماسبق قد وصل إلى قناعة بضرورة بدء المعركة حتى يمكن كسر حالة الجمود السياسي والسيطرة على الغضب الشعبي .

وفي اكتوبر ١٩٧٢ م عزل السادات الفريق الأول «محمد صادق» (الذي كان قد حل محل الفريق أول «محمد فوزي» كوزير للحربية) وعين بدلاً منه الفريق أول «أحمد إسماعيل» وأصدر له تعليمات تقضي بضرورة الاستعداد بإجراء مباحثات جادة للتنسيق مع سوريا ، واقترح الجانب المصري أن

عروض موقعة ـــ

وفي أول أكتوبر أعلن «السادات» أمام المجلس القومي أن مصر قد دخلت مرحلة اللا عودة وأنه سيفصح عن ساعة الصفر قبلها بأربع وعشرين ساعة . وأصدر توجيهات للفريق أول «أحمد إسماعيل» بأن الهدف الأساسي هو تحدي نظرية الأمن الإسرائيلي بنجاح وفي حدود الإمكانيات المتاحة .

كان أحد الهموم الرئيسية للسادات أن يبقى ميعاد ساعة الصفر سراً على العدو حتى تحقق المفاجأة .

وفي ٥ أكتوبر ونتيجة لتصاعد الشواهد على استعداد مصر وسوريا للقيام بعمل عسكري ، دعت «جولدامائير» رئيسة وزراء إسرائيل إلى اجتماع طارىء لمجلس رئاسة الأركان ووافقت على قيام «موشى ديان» بتنفيذ خطة لشن حرب وقائية سريعة أطلق عليها اسم " الحزام الأمني الأسود " وتقضي بضرب جنوب لبنان وسوريا واحتلال جزء من أراضي الأخيرة حتى جنوب دمشق بحوالي ٣٥ كيلو متراً ، ثم التحول إلى مصر لضرب قواعد سام ٦ بمنطقة القناة وتوجيه ضربة سريعة للمطارات الحربية ، وعلى ألا يستغرق ذلك كله أكثر من ٢٤ ساعة لتفادي ردود الفعل الدولية . وحدد «موشى ديان» يوم ٨ أكتوبر كميعاد القيام بهذه الضربة على أساس أنه لا يمكن التبكير عن ذلك لأن يوم ٦ أكتوبر هو عيد الغفران لليهود ، كما أن شهر رمضان كان قد حل ولن ينتهي قبل أيام عديدة مما يحد من احتمالات

يكون ميعاد بدء المعركة هو ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ م ، لكن الجانب السوري رأى أن فترة الاستعداد غير كافية ، وقبل «السادات» مضطراً فكرة التأجيل إلى أن تتم الاستعدادات المناسبة .

وصل «حافظ الأسد» في زيارة سرية إلى مصر في إبريل ١٩٧٣ م لبحث أنسب وقت لبدء العمليات العسكرية وطرحت ثلاثة خيارات كان أحدها أكتوبر ١٩٧٣ م ، وفيما بعد حُدد يوم السبت ٦ أكتوبر كميعاد تم الالتزام به .

يورد المؤلف تفاصيل كثيرة عما قامت به كلٍ من مصر وسوريا من تحركات عسكرية وغير عسكرية قصد بالبعض منها خداع العدو في المقام الأول ، ويحلل المؤلف كل من أمريكا و إسرائيل لما أمطرتهم به مصر وسوريا من مواقف بدى بعضها غير مبرر ، كما يفسر أسباب جنوح هذه التفسيرات إلى جانب التهوين من أهمية ما يحدث ووضعه في خانة التصرفات العربية التي طالما اتصفت بعدم الرشد .

في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ م دعى «السادات» مجلس الأمن القومي إلى اجتماع طارىء عرض فيه الفريق «أحمد إسماعيل» الموقف على الجبهة ، ولخص «السادات» في نهاية الموقف الإجمالي وأشار إلى حتمية المعركة مع استمرار الحوار مع الولايات المتحدة .

قيام العرب بعمل عسكري يستبقون به الضربة الإسرائيلية .

وقد أدى التراخي المصطنع الذي أظهرته القوات المصرية على ضفة القناة إلى إرباك توقعات الإسرائيليين ولم تعلم إسرائيل بميعاد شن الحرب إلا قبل بداية العمليات الحربية بعشر ساعات ، وكان وقت اتخاذ التدبير المناسب قد فات .

يقص المؤلف عن النجاحات التي حققتها القوات المصريه و السورية في الساعات الأولى من الحرب ، ويرى أنه كان من الطبيعي أن يركز الإسرائيليون جهدهم ضد سوريا في البداية لقرب الجبهة السورية من عمق إسرائيل . وأسفر الضغط الإسرائيلي على الجبهة السورية عن انكسار للنجاحات التي تحققت في الساعات الأولى ، ففي يوم ٧ أكتوبر كانت الهجمات المضادة قد بلغت حداً من العنف أفقد الهجوم السوري قوته الدافعة .

وفي يوم ٨ أكتوبر أبلغ السوفيت السادات بأن «الأسد» يمارس ضغطاً عليهم ليطلبوا من مجلس الأمن أو الجمعية العامة إصدار قرار بوقف إطلاق النار ، وذلك لأن الموقف على الجبهة السورية قد أصبح صعباً جداً . وعندما أبلغ «السادات» «الأسد» بالمعلومات التي تلقاها من السوفيت أبدى دهشته وقال إن المعارك على الجبهة السورية تسير سيراً حسناً حيث تم تحرير نصف هضبة الجولان وأنه لايمكن أن يثير أمراً كذلك قبل الاتفاق مع الحلفاء . وفي التاسع من أكتوبر قابل «السادات» السفير الروسي وأبلغه رد «الأسد» ، وقد غضب السوفيت لعدم تصديق «السادات» لهم ، وطرح كل من «برجينيف» ووزير خارجيته «جروميكو» هذه المسألة فيما بعد في مقابلة تمت مع «إسماعيل فهمي» وزير خارجية مصر آنذاك ، وأوضح الاثنان أن لدى الاتحاد السوفيتي وثائق تثبت أن «الأسد» طلب منهم التدخل لوقف إطلاق النار ثلاث مرات . وقد أورد المؤلف مناسبتين أخريتين أبلغ فيهما السوفيت مصر بأن «الأسد» طلب منهم التدخل لاستصدار قرار بإيقاف النار ، كانت الأولى بتاريخ ٤ أكتوبر - أي قبل بدء المعارك - طلب فيها الأسد استصدار قرار بوقف إطلاق النار يوم ٨ أكتوبر ، أما الثانية فكانت يوم ٦ أكتوبر أعرب فيها «الأسد» عن رغبته في تدخل القوتين الأعظم لوقف إطلاق النار فوراً وبدء المباحثات للتوصل إلى تسوية نهائية ، وفي كلتا المناسبتين أنكر «الأسد» طلبه لذلك من السوفيت .

وفي هذه الأثناء واصلت القوات المصرية تدفقها إلى سيناء بنجاح وحاولت إسرائيل القيام بهجوم مضاد ولكن هذا الهجوم فشل وتم أثناؤه إبادة لواء دبابات إسرائيلي وأسر قائده .

أما على الجبهة السورية فقد تمكنت إسرائيل من انتزاع زمام المبادرة وهاجمت ليلة ٩/ ١٠ أكتوبر بضراوة بغرض إنهاء المعركة على الجبهة السورية بأسرع وقت ممكن ، وقصفت دمشق وحمص

عروض موقعة ـــ

لإضعاف الروح المعنوية . وفي نفس الليلة قابل السفير السوفيتي «السادات» وأعرب له عن قلق الاتحاد السوفيتي من الموقف على الجبهة السورية ونقل له رسالة تحثه على قبول اقتراح بوقف إطلاق النار لتثبيت ما تحقق من نجاح على الجبهة المصرية وتفادي إنهيار الجبهة السورية مما يمكن القوات الإسرائيلية من تركيز جهودها على الجبهة المصرية ، ولكن السادات رفض .

وبرغم تمكن القوات المصرية من صد الهجوم الإسرائيلي ، إلا أنها لم تطور هجومها للوصول إلى المضايق ، وخلال الفترة من ١٠- ١٣ أكتوبر وضعت مصر قواتها في سيناء في وضع اطلق عليها اسم "وقفة تعبوية" ، وقد أثار ذلك خلافاً حاداً بين القيادات العسكرية والسياسية في مصر وسوريا .

في ١٠ أكتوبر بدى الموقف على الجبهة السورية مثيراً للقلق ، لقد استعاد الجيش الإسرائيلي سيطرته على الجولان ، وفي اليوم التالي تجاوز خط ٦ أكتوبر بمسافة ١١ كيلو متراً ، بعد معارك طاحنة ، وأعلن «ديان» أن قواته في الطريق إلى دمشق في يوم ١٠ أكتوبر أيضاً أرسل العراق قوات إلى الجبهة السورية واتخذت كل من الأردن والسعودية إجراءات جادة في هذا السبيل .

في يوم ١٢ أكتوبر أيضا عرض الاتحاد السوفيتي تقديم اقتراح بوقف إطلاق النار ورفض السادات ، وفي الخامسة من صباح يوم ١٣ أكتوبر استقبل السادات السفير البريطاني الذي نقل إليه معلومات تفيد بأن الولايات المتحده لن تعارض أي قرار يقدم لمجلس الأمن بوقف إطلاق النار وأنها ترى أن إسرائيل ستقبل ذلك . كان الوضع مازال سيئاً بالنسبة لإسرائيل برغم شحنات الأسلحة الأمريكية التي بدأت في الوصول إليها يوم ١٠ أكتوبر ، وكان «السادات» واثقاً من جيشه ، كما أنه تلقى تأكيدات من «الأسد» بأن سوريا لا تعاني من مشاكل حادة . ولذلك رفض «السادات» الاقتراح الذي حمله السفير البريطاني ، وينقل المؤلف من «إسماعيل فهمي» قوله إنه أوضح «للسادات» فور أن علم بذلك أفضلية قبول وقف إطلاق النار والقوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة بدلاً من الاضطرار لقبوله والقوات الإسرائيلية على الضفة الغربية ، والسادات لم يعقب .

بدأت العمليات الهجومية المصرية في السادسة والربع صباح يوم ١٤ أكتوبر بهدف الوصول إلى المداخل الغربية لسلسلة المضايق الجبلية في سيناء ، وكان الهدف الأساسي في هذا الهجوم هو إرغام إسرائيل على تحويل جزء من قواتها البرية والجوية إلى جبهة سيناء ليمكن القيادة السورية من تحقيق الاستقرار على جبهتها مع إسرائيل مما يزيل الحاجة إلى وقف إطلاق النار .

لم يكن الهجوم المصري مفاجئاً ، وكان العدو قد استوعب الإمدادات العسكرية الأمريكية التي تدفقت علية بسخاء ، كما أن القوات المصرية في تقدمها شرقاً خرجت من مجال الحماية التي تكفلها شبكة الصواريخ المضادة للطائرات ، نتيجة لذلك كله تكبدت القوات خسائر فادحة ولم تتمكن من بلوغ أهدافها المقررة ، وصدرت لها التعليمات بالانسحاب داخل خطوطها السابقة ، وكان ذلك بمثابة إشارة لبدء الهجوم المضاد من جانب العدو اعتباراً من مساء يوم ١٥ أكتوبر .

يعرض المؤلف تفاصيل هذا الهجوم المضاد الذي أدت معاركه الطاحنة - في النهاية -إلى تمكن قوات إسرائيلية من عبور القناة فيما عرف بعد ذلك باسم "الثغرة" ، كما يعرض تفاصيل المحاولات لتصفية هذه الثغره والخلاف بين القادة المصريين حول كيفية التعامل مع الموقف ، ثم انحياز «السادات» إلى الرأي القائل بعدم انسحاب القوات المصرية من الشرق إلى الغرب . وينقل المؤلف عن «إسماعيل فهمي» أن الثغرة قد سببت حالة تشبه الفزع بين السياسيين المصريين حتى أن البعض قد جادل بأنه يتعين على الحكومة الانسحاب إلى أسيوط والبدء في تعبئة المقاومة الشعبية ضد إسرائيل من هناك .

في ٢١ أكتوبر قيّم «السادات» الوضع العسكري ثم اتصل «ببريجينيف» و أبلغه استعداد مصر لقبول وقف إطلاق النار . ولم يضع الرئيس السوفيتي وقتاً فأبلغ الأمريكيين ، وفي ٢٢ أكتوبر أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العسكرية خلال ١٢ ساعة مع البدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف الأمم المتحدة لتحقيق سلام دائم وعادل .

وكان «السادات» قد أرسل في ٢٠ أكتوبر برقية «للأسد» يشرح فيها الموقف ويعدد فيها المكاسب التي تحققت ، وينبه بأن كثافة إمدادات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل في الأيام الماضية قد وضعت الجيش المصري في موقف صعب فقد أصبح وكأنه يقاتل الولايات المتحدة نفسها ، ثم يخطره بأنه قد اتصل بالسوفيت وأخطرهم بقبول إيقاف النار على الخطوط الحالية بشرط ضمان القوتين العظمتين لتحقيق اتفاقية تسوية شاملة . ولم يرحب «الأسد» بقرار «السادات» فقد كان يرى - وفقاً لما جاء في برقيته للرد على السادات - أن الوضع لايدعو للتشاؤم وأنه يجب الاستمرار في القتال . إلا أن كل من مصر وسوريا قبلا في النهاية وقف إطلاق النار وفقاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ أكتوبر .

ولكن تنفيذ هذا القرار لم يكن سهلاً ، لقد انتهزت إسرائيل الفرصة لتعزيز وجود قواتها غرب القناة ومحاولة الاستيلاء على مدينة السويس . وفي منتصف ليلة ٢٣/ ٢٤ أكتوبر دخل لواء مدرع إلى ميناء الأوبيه جنوب السويس ، رغم المقاومة العنيفة

عروض موقعة ـــ

من جانب عناصر الجيش الثالث المصري . وحاولت فرقة مدرعة إسرائيلية الاستيلاء على مدينة السويس إلا أن فرقة مصرية مدعمة بعناصر المقاومة الشعبية تصدت لها ولم تمكنها من تحقيق هدفها ، وقبيل غروب شمس ٢٤ أكتوبر قرر قائد الفرقة الإسرائيلي فض الاشتباك والاكتفاء بالتمركز في ضواحي المدينة . كانت مصر في هذه الأثناء قد طلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن وأصدر المجلس قراره برقم ٣٣٩ الذي أكد على مضمون القرار ٣٣٨ ، وحث الأطراف على العودة إلى الخطوط التي كانت تحتلها عند صدور القرار ٣٣٨ ، وطلب من الأمين العام اتخاذ إجراءات إرسال مراقبين من الأمم المتحدة لتنفيذ القرار . ولكن هذا أيضاً لم يكن نهاية المطاف فقد أصرت إسرائيل على الاستمرار في استغلال تفوقها العسكري لتحقيق مكاسب ميدانية تضعها في موقف أقوى من الناحيتين العسكرية والسياسية . وفي جو مفعم بالمصالح المتضاربة وبالمناورات السياسية ، أصدر مجلس الأمن قراريه رقم ٣٤٠ ، ٣٤١ في ٢٥ ، ٢٧ أكتوبر للتأكيد على قراريه السابقين ، مع إنشاء قوة طوارىء دولية لمراقبة وقف إطلاق النار .

وفي نفس يوم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٤١ تسلمت مصر رسالة من الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن قبول إسرائيل إجراء مباحثات مباشرة مع مصر حول وقف إطلاق النار و إيصال الإمدادات للجيش الثالث المصري ، الذي أصبح شبه محاصر بعد عبور القوات الإسرائيلية لقناة السويس ووصولها حتى مدينة السويس . اقترحت مصر الساعة الثالثة مساء يوم ٢٧ أكتوبر موعد للقاء يتم عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ، وأن يُسمح بمرور قافلة إمدادات غير عسكرية إلى الجيش الثالث تحت إشراف الهيئة . ولم يجتمع الوفدان إلا في الواحدة والنصف من صباح يوم ٢٨ أكتوبر ، وفي نفس الوقت قامت القوات الإسرائيلية بآخر محاولة لاقتحام مدينة السويس غير أن المحاولة فشلت لبسالة المقاومة المصرية . ولم تحقق مباحثات الكيلو ١٠١ أي تقدم خلال الفترة من ٢٨ أكتوبر وحتى ١٥ نوفمبر ، واستؤنفت العمليات العسكرية على طول الجبهة ، وفي ٦ نوفمبر زار «هنري كيسنجر» وزير خارجية القوات المتحدة القاهرة لأول مره أعيدت العلاقات السياسية بين البلدين ، وكانت هذه العلاقة قد قطعت في يونيه ١٩٦٧ م . وبدأت مرحلة جديدة من الاتصالات المصرية الإسرائيلية وبتواجد قوي للولايات المتحدة .

الباب الرابع يحمل عنوان"العلاقات المصرية السورية في ظل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي"

ويقع في حوالي ١٠٤ صفحة ، ويتكون من ثلاثة فصول يتتبع كل واحد منها مرحلة من مراحل التحرك نحو تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ويوضح تأثير كل تحرك على العلاقات المصرية السورية .

بعد فشل مباحثات الكيلو ١٠١ في تحقيق فصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ، دخلت الولايات المتحدة كوسيط قوي من خلال هنري كيسنجر ، وأمكن التوصل إلى اتفاقية للفصل بين القوات أطلق عليها اسم "إتفاقية النقاط الستة" . وأدى توقيع هذه الاتفاقية إلى حدوث توتر في العلاقات المصرية السورية ، فقد رأت سوريا أن هذه الإتفاقية تتيح لإسرائيل فرصة تركيز قوتها العسكرية على الجبهة السورية . ورغم أنه تم تبادل الأسرى وفقاً لنصوص الاتفاقية ، فقد أعلنت إسرائيل رفضها رفضها الانسحاب إلى خطوط ٢٢ أكتوبر كما نصت الاتفاقية .

يتتبع المؤلف بعد ذلك الخطوات التالية التي قطعتها عملية التسوية فيتحدث عن مؤتمر جنيف والمناورات التي سبقت عقده والخلافات المصرية السورية في شأنه ، ثم رفض سوريا المشاركة فيه ، ثم تحول هذا المؤتمر إلى مجرد واجهة دولية مُورست من خلفها مباحثات مصرية إسرائيلية لتحقيق فصل بين القوات . تمت هذه المباحثات من الناحية التشكيلية من خلال لجنة عمل عسكرية منبثقة عن المؤتمر ، ولكن الجهد الحقيقي تم من خلال زيارات مكوكية قام بها كيسنجر لمصر وإسرائيل واجتمع أثنائها بأعلى المستويات السياسية في البلدين . وفي ١٨ يناير ١٩٧٤ م تم في جينيف توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولي بين مصر وإسرائيل ، وبمقتضى هذه الاتفاقية تم ترسيم خطوة جديدة لانتشار القوات المصرية والإسرائيلية ، على أن يفصل بين هذه الخطوة منطقة عازلة تتواجد فيها قوات الأمم المتحدة . أخلت القوات الإسرائيلية المناطق التي كانت تسيطر عليها غرب قناة السويس وانسحبت إلى خط يقع إلى الغرب من ممرات وسط سيناء واحتفظت بسيطرتها على حقول بترول أبورديس . أما القوات المصرية فقد انتشرت في شريط يقع إلى الشرق من قناة السويس . وحددت الاتفاقية إعداد وتسليح القوات التي يحتفظ بها كل طرف في المناطق القريبة من خطوط الانتشار الجديدة ، وقد تسبب توقيع هذه الاتفاقية في تصاعد التوتر بين مصر وسوريا وتصاعد إحساس الرئيس «الأسد» بالمرارة ، وشنت سوريا حملة إعلامية للإساءة إلى مصر . ولكن سرعان ما أدركت سوريا أن الموقف لم يعد في صالحها ، وبدأت في إرسال إشارات إلى مصر لمساعدتها على تحقيق فصل بين القوات . ومن خلال نفس الآلية التي تم عن طريقها نقل التوصل إلى إتفاقية فك اشتباك على الجبهة المصرية ، وبعد مناورات سياسية شاقة تحول فيها كل تفصيل إلى معركة مرهقة ، تم التوقيع على إتفاقية للفصل بين القوات على الجبهة السورية في ٣١ مايو ١٩٧٤ م في جنيف .

كانت اتفاقيتي الفصل بين القوات على الجبهتين آخر الخطوات التي قطعتها مصر وسوريا معاً ، فبعد ذلك انطلقت مصر في مسيرة السلام ، واعتبرت سوريا ومعها أغلبية الدول العربية أن سير مصر في هذا الاتجاه هو بحث عن حل منفرد مع

عروض موقعة ـــ

– وعلى نحو أساسي – على مجموعة من الكتب التي ألفها بعض من شاركوا في هذه المحادثات نفسها ، و«محمد إبراهيم كامل» وزير الخارجية الذي قدم إستقالته أثناء المباحثات بعد إحساسه بأن «السادات» قد همش دوره تماماً ، و«بطرس غالي» الذي شارك في المحادثات حتى نهايتها ، و «وليام كوانت» عضو الوفد الأمريكي . ويتضح مما أورده المؤلف أن «السادات» قد همش دور الوفد المرافق له إلى حد كبير ، واستخدمه فقط كشماعة يعلق عليها تشدده في بعض المواقف عندما يرى أن الأمر يستلزم ذلك ، وفي ١٧ ديسمبر ١٩٧٨ م تم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد التي اشتملت على إطار عام لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ، وتصور لحل القضية الفلسطينية ، وفي أعقاب ذلك عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً على مستوى القمة في بغداد وقررت إرسال وفد إلى القاهرة لمناشدة الرئيس «السادات» عدم توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل ، ولكن السادات رفض مقابلة الوفد له بعد وصوله إلى القاهرة . وفي ٢٦ مارس ١٩٧٩ م تم توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ، وتم عقب ذلك مباشرة تنفيذ قرارت الرؤساء العرب بتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقرها إلى تونس وغير ذلك من قرارت المقاطعة العربية لمصر .

ومن السهل ملاحظة أن المؤلف في عرضه لكافة مراحل التفاوض بين مصر و إسرائيل من اتفاقية فك الاشتباك الدولي وحتى توقيع معاهدة السلام قد انضم إلى تيار عريض من السياسين والمحللين يرى أن «السادات» كان على الدوام متسرعاً في خطواته ، غير مُنصت لمن حوله من معاونين وأعضاء وفود ، وأنه كان يبادر بتقديم تنازلات دون الحصول على مقابل مناسب لها ، وأنه في نهاية المشوار طرح القضية الفلسطينية جانباً وأصبح همه الأول هو استعادة سيناء . إن اتهام السادات بالتسرع والتساهل لم يأتِ به المؤلف فقط نقلاً عن السياسيين و المحللين العرب بل أتى به أيضا على لسان «هنري كيسنجر» نفسه الذي قال «لهيرمان ايليتس» –أثناء حضورهما لمراسم توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل – "لماذا وقع «السادات» على هذه المعاهدة؟ لقد كان بوسعي أن أحصل له على ما هو أكثر كثيراً" .

لقد نقل المؤلف هذا الموقف عن كتاب «بطرس غالي» طريق مصر إلى القدس .

عقب اغتيال الرئيس «أنور السادات» في أكتوبر ١٩٨١ م تولى الرئيس «حسني مبارك» رئاسة الجمهورية ، كان همه الأساسي هو التأكيد على استمرار التزام مصر باتفاقية السلام مع إسرائيل ، والعمل في نفس الوقت على عودة العلاقات الطبيعية بين مصر وباقي الدول العربية .

يعرض المؤلف جهود حسني مبارك لتحقيق هذه المعادلة الصعبة ثم يعرض لمؤتمر جنيف الذي عقد في أكتوبر من عام ١٩٩١ م بعد جولات

مكوكية قام بها «جيمس بيكر» وزير خارجية الولايات المتحدة ، كان من المخطط أن يشكل مؤتمر مدريد مجرد خطوة أولى على طريق طويل يجب أن يقطع في ظل واقع عالمي جديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتحول الولايات المتحدة إلى قطب واحد ، وفي ظل واقع عربي جديد تشكل بعد غزو العراق للكويت ثم الحرب ضد العراق التي قامت بالجهد الأساسي فيها قوات أمريكية وتواجدت فيها قوات أمريكية وتواجدت فيها قوات لبعض الدول العربية من ضمنها مصر وسوريا ، ولكن هذه الخطوة لم تسفر عن شيء وتاهت الجهود بين مرواغة إسرائيلية وإصرار سوري على ثوابت عديدة أهمها العودة إلى حدود ٤ يونيه ١٩٦٧ .

في نهاية الباب الرابع ، وفيما لايزيد عن عشر صفحات يكتب المؤلف عن تصور لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك تحت عنوان "استشرافات" يرى المؤلف أن تسوية سورية إسرائيلية تعود بها هضبة الجولان لسوريا ، وتنتهي بها حالة من الحرب بين الدولتين أمر وارد ، ولكن ليس في الأمد القريب ، وأن إبرام هذه الاتفاقية سيكون له تداعيات عديدة . فبالنسبة للوضع الداخلي ستثير هذه التسوية تساؤلات عميقة عن شرعية نظام الحكم الحالي في سوريا الذي يستمد مبررات وجوده من استمرارية حالة الحرب مع إسرائيل ، ويجد فيها ضالته لإسكات المعارضة بكافة تياراتها وفئاتها . إن انتهاء حالة الحرب سيفتح الباب أمام تساؤلات سرعان ما ستتحول إلى مطالب ، ومن المحتمل أن تترجم هذه المطالب إلى تفاعلات قد تتخذ من العنف طابعاً . ومن ناحية أخرى فإن هذه التسوية ستأتي على حساب الفلسطينيين ، وستؤدي إلى زيادة الضغوط الإسرائيلية عليهم لانتزاع مزيد من التنازلات .

أما عن تأثير هذه التسوية على العلاقات الخارجية لسوريا فيرى المؤلف أنها قد توجه سوريا نحو الانفتاح على العالم الخارجي ، ومن المحتمل أن يكون ذلك التوجه على حساب العلاقات المصرية السورية التي يرى المؤلف أنها حتمية .

وعلى المدى البعيد فإن المؤلف يرى أن الصراع العربي الإسرائيلي صراع حتمي وممتد بغض النظر عن عما يتم من تسويات مرحلية ، وأن الخلل الحالي في ميزان القوى الإقليمي لصالح إسرائيل ، والتفرد الأمريكي بالقرار الدولي ، أمور يجب التعامل معها ، ليس من منطلق التعايش والاستكانة للواقع ، ولكن من منطلق إعادة ترتيب الأوراق وتكييف الأدوات لتتلاءم مع هذه الحقبة المرحلية ومع الاحتمالات المستقبلية .

في نهاية هذا العرض أقول أن الكتاب يُقرأ لما ورد به من عروض للأحداث ، خاصة تلك الأحداث المتعلقة بالوحدة والانفصال بين سوريا ومصر ، وتلك المتعلقة بحربي ١٩٦٧ م ، ١٩٧٣ م .